التعليق من قولهم امرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة ومما يتفرع على حقيقة
المعلقة المسألة المذكورة في كتاب النكاح رجل تزوج أختين في عقدتين ولا يدري أيتهما
الأولى فرق بينهما وبينه لئلا يبقى ذات العقدة الأولى لا ذات زوج ولا مطلقة ثم أفعال
القلوب عند انعزالها عن العمل بأحد الأشياء الثلاثة يسمى معلقة لانها حالة لا معمولة
ولا غير معمولة وقيل المراد بالتعليق هنا ازالة التعلق عن هذه الأشياء يقال
علق الشيء بالشيء أو عليه إذا وصل بينهما وعلقه عنه إذا ازال الوصل بينهما
والغرض هنا انها تعلق عنها لانها قبل ظنها وهذه الأشياء كانت معلقة بها
وبعد ظنها صارت معلقة عنها قوله ومنها انه يجوز أن يكون فاعلها
ومفعولها ضميرين لشيء واحد كما في نحو هذه الأفعال انك تجد فيها ضميرين
الفاعل والمفعول فتقول علمتني منطلقا قال المصنف شرح المفصل انما كرهوا
الجمع بين غيرهما وان كان هو الأصل لما ثبت لغيرهما قبل ان يكون في الوجود فاعله
ومفعوله لشيء واحد فلما كان كذلك كرهوا ان يأتوا بالضمير لهما فيسبق الى الوهم
انهما مختلفان فضلا عن الكثير فيقع اللبس فعدلوا الى لفظ النفس ليكون ايذانا
باتحادهما لما فيه من زيادة لفظ ليس في المضمر واما افعال القلوب فانها كثيرا ما يقع
فاعلها ومفعولها لشيء واحد بل الأكثر هو الأكثر علم المرء وظنه بأمور نفسه
أكثر وقوعا من غيره واذا كان كذلك فقد زال المحذور المقتضي لتغيير الأصل فبقيت
على أصلها فان قلت اليس يزول اللبس في ضربتك بحركة الضمير قلت لا اعتبار لهذه

لهذه الحركة عند قيام هذا الغالب مع انه يجوز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند
غفلة السامع او لهذه في ضربته لا يزول الاشتباه بالحركة فلم يعلم انه ضرب نفسه او
غيره بآخر فجعلوا ذكر النفس كأنه ينادي بأنه الضرب واقع على الضارب لا على الآخر
ثم حملوا بقية الأبواب عليه وقال صاحب المحصل في بعض حواشيه الذي منع جواز ضربته
وضربتك كون الشيء الواحد فاعلا ومفعولا وليس كذلك طعنته منطلقا لا المفعول
في الحقيقة الذي تعلق به الظن هو الثاني وذكر الأول ليتربص السامع علمه فلم يؤد الجمع
بينهما الى مكروه وهذا دليل يلوح منه سمات التحقيق وذلك لأن من علمتني منطلقا
علمت انطلاقي قوله وبعضها مع آخر يتعدى به الى واحد الى آخر انما يتعدى
هذه الأفعال بسبب هذه المعاني الى واحد لهذه تعديتها بحسب التعلق وبالمعاني المذكورة
لا يتعلق الا واحدا قال رحمه الله الناقصة الى قوله افعال المقاربة قلت
معنى نقصان هذه الأفعال انها لا تتم مع مرفوعها كلاما ومن ثم عدلوا عن تسميته
مرفوع هذه الأفعال فاعلا لقصورها عن رتبة الفاعل وهو ان يتم به الكلام وهكذا
القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا لأنه ليس على رتبته وهو كونه فضلة
ومعرف من ذلك لتمثيل قوله ما وضع لتقدير الفاعل فما أصاب مخرجه وحيث الاصطلاح
قوله ما وضع لتقدير الفاعل على صفة معناه انه اذا قلت كان زيد عالما وكان
يقدر زيدا على صفة كونه عالما في الذهن الصافي وفي نقص الشروح والقائل ان
يقول ليس يدل الأفعال تقدير الفاعل على صفة فان ضربت فلانا في ضربت زيدا يقدر زيدا

Copyright Jung Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)